



اثر مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية في مصرفي (الرشيد والرافدين)

The Impact of Investment Risks in Securities: An Applied Study of Iraqi Government Banks (Rasheed and Rafidain Banks)

م. م محمد عبد الصاحب جواد

Muhammad Abdul Sahib Jawad

جامعة واسط / كلية الآداب

sahebmohammad23@gmail.com

المستخلص:

يهدف هذا البحث الى التعرف على مخاطر الاستثمار على الأوراق المالية حيث أعتمد هذا البحث على متغيرين رئيسيين هما مخاطر الاستثمار بوصفه متغير مستقل والمتمثل بأبعاده المخاطر المصنفة والمخاطر التنظيمية والقانونية أما المتغير التابع فهو الأوراق المالية والمتمثل بأبعاده البعد المالي والبعد الاستثماري وجرى تطبيق البحث في المصارف العراقية الرشيد والرافدين حيث اعتمد الباحث على مجتمع البحث البالغ عدده 200. أما عينه البحث فكان عددها 105، المتمثلة بمديري الاقسام والموظفين التابعين للمصارف، واستعمل الباحث برنامج Spccv26 واعتماده على عدد من المصادر العربية والاجنبية والمكتبات الافتراضية بوصفها أداة لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالبحث.

وتوصل الباحث الى عدة استنتاجات وتوصيات أهمها: يتضمن البحث الحالي أربعة مباحث، يتضمن المبحث الأول منهجية البحث المتمثلة بمشكلته وأهميته، وأهدافه، أما المبحث الثاني، فيتضمن الجانب النظري، وجاء في مبحثين، تضمن المبحث الأول مخاطر الاستثمار، وتتأول المبحث الثاني الأوراق المالية، أما الفصل الثالث فقد تضمن الجانب العملي (التحليل الاحصائي)، وأخيراً تتأول الفصل الرابع أهم الاستنتاجات والتوصيات، التي يمكن ايجازها بأن وجد من خلال التحليل الاحصائي، أن الفقرة رقم(3)، وهي اجد صعوبة في بيع اصولي بالسعر الذي أرغب فيه اثناء أوقات إضراب الأسواق قد حصلت على اعلى وسط حسابي وانحراف معياري وبأهمية نسبية عالية مما يدل على ان هناك اتفاق من لدن عينة البحث. أما أهم التوصيات ضرورة انشاء جهة متخصصة لمتابعة وتحليل متطلبات السوق بشكل دوري تعتمد تقييم الاصول المالية على اسس ومعايير موضوعية بما يعزز كفاءة السوق ويقلل من المخاطر الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الاستثمار، الأوراق المالية

Abstract:

This research aims to identify investment risks in securities. This research relied on two main variables: investment risks as the independent variable, represented by its dimensions: classified risks, regulatory risks, and legal risks. The dependent variable is securities, represented by its dimensions: financial and investment. The research was conducted in the Iraqi banks, Rasheed and Rafidain. The researcher relied on a research community of 200, while the research sample was 105, represented by department managers and employees of the banks. The researcher used the SPCCv26 program. The researcher also relied on a number of Arab and foreign sources and virtual libraries as tools for collecting data and information for the research. The researcher reached several conclusions and recommendations, the most important of which are: The current research includes four chapters. The first chapter includes the research methodology, represented by the problem and importance of the research, represented by the problem, importance, and objectives of the research. The second chapter includes the theoretical aspect with two chapters: the first chapter on investment risks, and the second chapter on securities. The third chapter includes the practical aspect (statistical analysis). The fourth chapter included the most important conclusions and recommendations. The most important conclusions can be summarized as follows: Through statistical analysis, it was found that paragraph (3), which is: "I find it difficult to sell my assets at the price I want during periods of market turmoil," had the highest arithmetic mean and standard deviation, with a high relative importance, indicating that there is agreement among the research sample. The most important recommendations are the need to establish a specialized body to monitor and analyze market requirements on a regular basis, based on evaluating financial assets on objective foundations and standards, which enhances market efficiency and reduces investment risks.

Keywords: investment risks, securities

المقدمة:-

يحمل الاستثمار مجموعة من المخاطر التي يجب على المستثمرين فهمها قبل اتخاذ قرارات مالية وتتعلق مخاطر السوق بتقلبات السوق العامة التي قد تؤدي الى انخفاض قيمة الاستثمارات بسبب عوامل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. ومخاطر الائتمان (التخلف عن السداد خاصة في السندات ، وهي خطر عدم قدرة الجهة المصدرة على دفع الفوائد أو سداد اصل الدين ومخاطر السيولة التي الى صعوبة بيع الاصل الاستثماري بسرعة دون خسائر كبيرة في قيمته ومخاطر التضخم اي انخفاض القوة الشرائية لعوائد الاستثمار بسبب ارتفاع الاسعار ومخاطر اسعار الفائدة وهي التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر سلبا على قيمة الاستثمارات خصوصا السندات ومخاطر العملة في حال الاستثمار بعملة غير العملة المحلية، يمكن لتقلبات اسعار الصرف ان تؤثر على العوائد والمخاطر النظامية التي تؤثر على السوق بأكمله (مثل الازمات الاقتصادية) وغير النظامية خاصة بشركة أو قطاع معين.

أما الأوراق المالية الأوراق المالية فهي ادوات استثمارية تمثل حقوق ملكية أو دين، وتستعمل لتسهيل جمع الاموال في الأسواق المالية وتنقسم الى نوعين رئيسيين: الاسهم وتمثل حصة في ملكية شركة ويحق له الربح على شكل توزيعات (ارباح)، وكذلك المشاركة في اتخاذ بعض القرارات عبر التصويت في الجمعيات العمومية. والسندات التي تمثل رأينا في الجهة المصدرة: (مثل الحكومة أو الشركات) يدفع المصدر فائدة دورية لحامل السند ،ويسدد القيمة الاسمية عند تاريخ الاستحقاق. وهناك انواع اخرى من الأوراق المالية مثل الصكوك وهي مشابهة للسندات لكنها متوافقة مع الشريعة الاسلامية واذونات الخزنة وهي أوراق مالية قصيرة الاجل تصدرها الحكومات والمشتقات المالية مثل العقود الآجلة والخيارات تستعمل للتحوط أو المضاربة وتكمن أهمية الأوراق المالية في توفير وسيلة لتمويل الشركات والحكومات وتتيح للمستثمرين فرصا لتحقيق ارباح وتسهم في تحفيز الاقتصاد من خلال تسهيل تدفق الاموال. ويتضمن البحث الحالي أربعة فصول حيث تضمن الفصل الأول منهجية البحث والمتمثلة بمشكلته وأهميته وأهدافه. أما الفصل الثاني فيتضمن الجانب النظري بمبحثين، المبحث الأول مخاطر الاستثمار، والمبحث الثاني الأوراق المالية. أما الفصل الثالث فقد تضمن الجانب العملي (التحليل الاحصائي). أما الفصل الرابع فقد تضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

منهجية البحث

1- مشكلة البحث: يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال عدة تساؤلات كان أهمها:

- أ. هل هناك تأثير لأبعاد مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.
- ب. الوصول الى فهم وتصور واضح لمفهوم مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

2- أهمية البحث:

لاشك في أن البحث في هذا الموضوع له أهمية كبيرة من الناحيتين العلمية والعملية لأنه يساعد الافراد والمؤسسات على اتخاذ قرارات مالية مدروسة في توعية المستثمرين يساعد على فهم انواع المخاطر المرتبطة بكل ورقة مالية (مثل الاسهم والسندات) ويسهم في رفع الوعي الاستثماري وتقليل العشوائية في اتخاذ القرارات. واتخاذ قرارات استثمارية رشيدة يمكن المستثمرين من مقارنة العوائد المتوقعة بالمخاطر المحتملة ويساعد في اختيار الأوراق المالية التي تتناسب

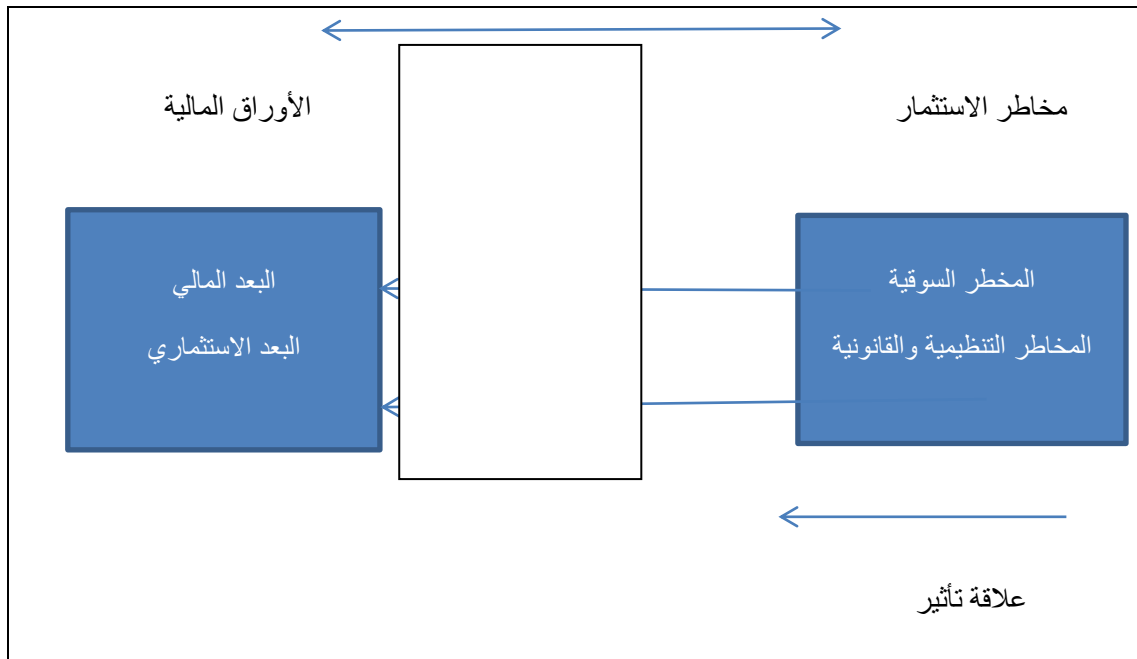
مع مستوى المخاطرة المقبول لكل مستثمر ويوفر الأساس العلمي لتقنيات إدارة المخاطر وتنويع الاستثمار ويقلل من الخسائر المحتملة عند تقلب الأسواق وهو إدارة وتنويع المحفظة المالية وخدمة صناع القرار والجهات التنظيمية ويفيد الجهات الرقابية (مثل البنوك وهيئات السوق المالية) في وضع السياسات لحماية الأسواق ويساعد الشركات المصدرة للأوراق المالية على تطوير استراتيجيات لجذب المستثمرين بثقة أكبر وتعزيز استقرار السوق المالية بدراسة المخاطر التي تسهم في الوقاية من الازمات المالية الناتجة عن الاستثمار غير المدروس وتعزز الثقة بالسوق من خلال تحسين الشفافية وتقليل المفاجآت وتمن أهميته كأساس للتقييم والتحليل المالي فلا يمكن تحليل جدوى الاستثمار أو تقييم الأصول بدقة دون دراسة المخاطر المرتبطة بها .

3- أهداف البحث:

- أ. التعرف على أنواع الأوراق المالية ومخاطرها.
- ب. تحليل اثر المخاطر على قرارات المستثمرين.
- ت. تحديد أبرز العوامل المسببة للمخاطر قياس مستوى المخاطر في الأسواق المالية.
- ث. قياس مستوى المخاطر في الأسواق المالية.

4- **المخطط الفرضي للبحث:** في ضوء مشكلة وأهمية وأهداف البحث التي جرى صياغتها يمكن صياغة المخطط الفرضي الذي اعتمد على متغيرين رئيسيين والمتمثل بالمتغير المستقل مخاطر الاستثمار ببعديه المخاطر السوقية والبعد الثاني المخاطر التنظيمية والقانونية والمتغير التابع الأوراق المالية ببعديه البعد المالي والبعد الاستثماري وكما موضح بالشكل رقم (1).

شكل رقم(1) المخطط الفرضي للبحث



5- **فرضيات البحث:** في ضوء المخطط الفرضي للبحث السابق والذي اعتمد على متغيرين رئيسيين هما مخاطر الاستثمار بوصفها متغير مستقل بأبعاده المخاطر السوقية والبعد الثاني المخاطر التنظيمية والقانونية والأوراق المالية بوصفها متغير تابع ببعديها البعد المالي والبعد الاستثماري وعليه يمكن صياغة فرضية البحث الذي اعتمد على فرضية رئيسية واحدة، وهي الفرضية الرئيسية الأولى توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية واحصائية بين مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية وانبتق منها فرضيتان فرعية:

- أ. الفرضية الفرعية الأولى توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية واحصائية بين المخاطر السوقية في الأوراق المالية.
- ب. الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية واحصائية بين المخاطر التنظيمية والقانونية في الأوراق المالية.

6- **مجتمع وعينة البحث:** اعتمد البحث على المصارف كمجتمع بحث والبالغ عددها 200 عينة واختار 105 عينة كعينة للبحث متمثلة برؤساء الأقسام والشعب وعدد من موظفي الوحدات الادارية في المصارف.

المبحث الثاني : مخاطر الاستثمار

البعد الأول: المخاطر السوقية وهي على نوعين

كيفية إدارة المخاطر السوقية

تنويع المحفظة الاستثمارية: لتقليل التأثيرات السلبية على أصل معين
استعمال التحويط المالي: مثل عقود الآجلة والخيارات لحماية الاستثمارات من التقلبات الكبير
مراقبة المؤشرات الاقتصادية: والتنبؤ بالتغيرات المحتملة في السوق

مفهوم مخاطر الاستثمار: وهي احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار وهي الفشل في تحقيق العائد ويمكن قياس المخاطر بمقدار الانحراف المعياري للتدفقات النقدية الفعلية عن التدفقات النقدية المتوقعة من خلال معرفة درجة التشتت عن متوسط العوائد (ال شبيب: د ت: 64). هي احتمال تعرض الأموال المستثمرة للخسارة أو عدم تحقيق العوائد المتوقعة تختلف هذه المخاطر بناء على نوع الاستثمار والظروف الاقتصادية والسوقية، يمكن تصنيفها الى عدة اصناف منها مخاطر السوق تتعلق بتقلبات الاسعار في الأسواق المالية بسبب التغيرات الاقتصادية أو السياسية أو الأزمات (0) ومخاطر الأتمان: احتمال فشل جهة استثمارية (مثل شركة أو حكومة) في سداد ديونها أو التزاماتها المالية. مخاطر السيولة: صعوبة بيع الأصول بسرعة وبسعر عادل عند الحاجة الى تحويلها الى النقد. مخاطر التضخم: انخفاض القوة الشرائية للأموال بسبب ارتفاع الأسعار، مما يؤثر على العوائد الحقيقية للاستثمار المخاطر السياسية والاقتصادية : تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي في بلد معين مما قد يؤثر في بيئة الاستثمار.

(1) البعد الأول: المخاطر السوقية يعد البعد السوقي للمخاطر هو احد العوامل التي يجب على المستثمرين مراعاتها لأنه يتعلق بتقلبات السوق ككل وليس بشركة معينة من خلال استراتيجيات التحويط والتنوع يمكن تقليل تأثير هذه المخاطر وتحقيق استقرار اكبر، وهي على نوعين 1-المخاطر المصنفة: وهي المخاطر الخاصة بالشركة الناجمة عن كفاءة الإدارة وتحقيق الخسارة أو البرامج التسويقية غير الناجحة أو فقدان عقود وأحداث ترتبط بالشركة نفسها كالإضرابات

والدعوى القانونية والمخاطر غير المصنفة: وتسمى أحيانا بمخاطر السوق وتؤثر على جميع الاستثمارات ومن الصعوبة تجنبها حتى بالتنوع مثل التضخم و الحروب والكساد وارتفاع الأسعار ومعدلات الفائدة.

(1) المخاطر التشغيلية(ال شبيب: د ت: 64): ترتبط بالمشاكل الداخلية في الشركات مثل سوء الإدارة أو الفشل التكنولوجي للإدارة مخاطر الاستثمار يمكن للمستثمرين تنوع محافظهم متابعة الأوضاع الاقتصادية والتحوط أهمية مخاطر الاستثمار: مخاطر الاستثمار هي عنصر اساسي في عملية اتخاذ القرار الاستثماري وتمكن أهميتها في عدة جوانب رئيسة تقيم العائد مقابل المخاطر كل استثمار ينطوي على مستوى معين من مخاطرة ومعرفة هذه المخاطر تساعد المستثمرين في موازنة العائد المتوقع مقابل المخاطر المحتملة مما يضمن اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة وتحسين استراتيجيات التنوع: فهم المخاطر يمكن المستثمرين من تنوع محافظهم الاستثمارية حيث يمكنهم توزيع الاستثمارات على عدة اصول لتقليل التأثير السلبي لأي استثمار معين إدارة المخاطر المالية: التعرف على المخاطر مسبقا يساعد في وضع استراتيجيات للحد منها مثل استعمال التحويط أو اختيار استثمارات أكثر استقرار أو تخصيص جزء من المحفظة لأصول منخفضة المخاطر اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً: عندما يكون المستثمر على دراية بالمخاطر المحتملة يكون قادراً على اتخاذ قرارات مبنية على بيانات وتحليلات بدلاً من العواطف أو التكهنات وتحسين الأداء الاستثماري على المدى الطويل: المستثمرين الذين يديرون المخاطر بفعالية يمكنهم تحقيق استقرار مالي أكبر وتجنب الخسائر الكبيرة مما يساعدهم على تحقيق اهدافهم المالية على المدى الطويل اهداف مخاطر الاستثمار تحليل مخاطر الاستثمار يهدف الى تحقيق عدة اهداف رئيسية تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة وإدارة اصولهم بكفاءة ومن بين هذه الأهداف وحماية راس مال المستثمر الهدف الرئيس من فهم مخاطر الاستثمار هو تقليل الخسائر المتوقعة مما يساعد على تحقيق الاستقرار المالي تحقيق عائد متوازن : من خلال تحليل المخاطر ،يمكن للمستثمرين تحقيق توازن بين المخاطر والعوائد ، بحيث يتم اختيار الاستثمارات التي تتناسب مع مستوى تحمل المخاطر لديهم . تحسين استراتيجيات التنوع : يساعد تحليل المخاطر في توزيع الاستثمارات عبر اصول واسواق مختلفة لتقليل تأثير الخسائر المحتملة في قطاع معين اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة فهم طبيعة المخاطر يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية قائمة على البيانات والتحليل بدلاً من العواطف والحد من القرارات الارتجالية تعزيز القدرة على تكليف مع تغيرات السوق : الأسواق المالية تتغير باستمرار وتحليل المخاطر يساعد المستثمرين على التكيف مع التغيرات الاقتصادية و السياسية واتخاذ قرارات مرنة خصائص مخاطر الاستثمار : مخاطر الاستثمار تمتلك مجموعة من الخصائص التي تؤثر على قرارات المستثمرين وسلوك.

الأسواق المالية من أبرز هذه الخصائص عدم اليقين: لا يمكن التنبؤ بدقة بنتائج الاستثمار حيث تتأثر بأحداث غير متوقعة مثل الأزمات الاقتصادية أو السياسية التباين: تختلف المخاطر حسب نوع الاستثمار فبعض الأصول مثل(الأسهم) أكثر خطورة من المستندات أو العقارات التأثير المتبادل: قد تتأثر الاستثمارات ببعضها البعض حيث يمكن أن يؤدي تراجع سوق معين الى انخفاض قيمة أصول أخرى مرتبطة به.

الامكانية: تختلف درجة المخاطر بين الاستثمارات للخسارة وأخرى أكثر استقرار العلاقة بين المخاطر والعوائد وعادة كلما زادت المخاطر زادت احتمالية تحقيق عوائد اعلى والعكس صحيح التنوع و التوزيع ويمكن تقليل المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات على اصول مختلفة بدلاً من التركيز على نوع واحد قابلية القياس :يمكن تقييم المخاطر باستعمال أدوات مثل (الانحراف المعياري)بيتا ونماذج تحليل الحساسية ابعاد مخاطر الاستثمار ابعاد مخاطر الاستثمار

، وتجد لها عدة ابعاد أهمها المخاطر السوقية ويشير الى التقلبات التي تؤثر على أسعار الاصول المالية بسبب عوامل اقتصادية كلية أو تغييرات عامة في الأسواق المالية. هذا النوع من المخاطر غير مرتبط بأداء شركة أو اصل معين، بل يؤثر على السوق ككل ومن أهم العوامل التي تسهم في المخاطر السوقية التغييرات الاقتصادية العامة : مثل الركود الاقتصادي، التضخم، أو النمو السريع فبعضها ذو احتمالية عالية، التي تؤثر على جميع الأصول المالية التقلبات في اسعار الفائدة، ارتفاع اسعار الفائدة يؤدي الى انخفاض اسعار السندات والأسهم، والعكس صحيح التغييرات في اسعار الصرف تؤثر تقلبات العملات على الاستثمارات الدولية، مما يزيد من المخاطر السوقية الاحداث الجيوسياسية مثل الحروب ، العقوبات الاقتصادية، أو الازمات السياسية التي تسبب اضطرابات في الأسواق المالية. وفي تقلبات العرض والطلب تتغير أسعار الاصول وفقا لمدى رغبة المستثمرين في الشراء أو البيع ، مما يزيد من تقلبات السوق التغييرات في معنويات المستثمرين العوامل النفسية مثل الخوف أو التفاؤل المفرط تؤثر على سلوك المستثمرين وتسبب ارتفاعات أو انخفاضات حادة في الأسواق . أما كيفية إدارة المخاطر السوقية فهي عن طريق تنويع المحفظة الاستثمارية لتقليل التأثيرات السلبية على أصل معين واستعمال التحوط المالي مثل العقود الآجلة والخيارات لحماية الاستثمارات من التقلبات الكبيرة ومراقبة المؤشرات الاقتصادية والتنبيه بالتغييرات المحتملة في السوق.

2- المخاطر القانونية والتنظيمية: يشير الى المخاطر المرتبطة بالقوانين واللوائح الحكومية التي يمكن أن تؤثر على الاستثمارات والشركات. هذا النوع من المخاطر يمكن ان يؤثر على العوائد المالية ويحدد مدى استقرار بيئة الاستثمار. ومن الامثلة على المخاطر القانونية والتنظيمية: التغييرات في القوانين الضريبية (ال شبيب: د ت: 64) زيادة الضرائب أو تغيير سياسات الاعفاءات الضريبية قد يقلل من ارباح المستثمرين والشركات. التشريعات البيئية: فرض قوانين بيئية صارمة يمكن أن تزيد من تكاليف التشغيل للشركات الصناعية مثل القيود على انبعاثات الكربون. التنظيمات المالية والمصرفية: تغيير قواعد الاقراض أو متطلبات راس المال للبنوك يمكن ان يؤثر على توافر التمويل للمشروعات والاستثمارات. القيود على الاستثمار الاجنبي: بعض الدول قد تفرض قيودا على دخول أو خروج الاستثمارات الاجنبية، مما يؤثر على فرص المستثمرين الدوليين. التشريعات المتعلقة بحماية المستهلك والمنافسة مثل قوانين مكافحة الاحتكار. العقوبات الاقتصادية والسياسية. أنواع المخاطر السوقية: مخاطر الأسهم: التقلبات في أسعار الأسهم بسبب التغييرات الاقتصادية والسياسية ومخاطر أسعار الفائدة: تؤثر على سندات والأدوات المالية ذات الدخل الثابت ومخاطر العملات: تؤثر على المستثمرين الذين يتعاملون في أصول بعملات أجنبية ومخاطر السلع: تتعلق بتقلبات أسعار السلع مثل النفط والذهب مما يؤثر على الشركات والأسواق المرتبطة بها.

المبحث الثالث : الأوراق المالية

مفهوم الأوراق المالية: تعرف الأوراق المالية بأنها أدوات مالية قابلة للتداول وتمثل حقوق في اصول أو أصول مالية كما يتم استعمالها من أجل تحقيق الأرباح ومن أجل توفير مصادر للتمويل بمعنى اخر تشير الأوراق المالية للأدوات المالية القابلة للتداول والاستبدال التي تحمل نوعا من أنواع القيمة النقدية وهي ادوات مالية تصدر لجميع الاموال وتتمثل الوظيفة الاساسية لأسواق الأوراق المالية في تمكين تدفق رأس المال من أولئك الذين يملكونه الى أولئك الذين يحتاجون اليه. وهي الأدوات المالية التي يمكن تداولها بالسواق وتمثل حقوقا ملكية (في حالة الأسهم) أو ديونا في حالة السندات) ويمكن ان تتضمن حقوقا والتزامات مالية مستقبلية. وهي صكوك أو مستندات تعطي لحاملها أو صاحبها الحق في استرداد القيمة الأصلية للورقة في نهاية مدة معينة أو الحق في الحصول على جزء من الأصول المادية المقابلة لها في

ظروف معينة، وكذلك حق التصرف في الورقة ذاتها في اي وقت (توفيق، 1992: 49) ويشير الاستثمار في الأوراق المالية الى عملية شراء الأسهم 0السندات والأدوات المالية الأخرى بهدف تحقيق عوائد مستقبلية في العراق تركز المصارف على الاستثمار في ادوات الدين الحكومي والأسهم نظرا لاعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الأنفاق الحكومي الناتج عن إيرادات النفط 160 كانت هذه الشركة أول من أصدر أسهما قابلة للتداول مما سمح للمستثمرين بامتلاك حصة من الشركة مقابل جزء من ملكيتها لاحقا وانتشرت فكرة الأوراق المالية في أوربا حيث تأسست بورصة لندن عام 1698 ثم بورصة نيويورك عام 1792 ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأوراق المالية أداة مالية رئيسة لتمويل الشركات والحكومات وشهدت تطورا كبيرا مع ظهور الأسواق الحديثة والأنظمة الرقمية. وبصورة أخرى هي عبارة عن شهادات ملكية أو صكوك دائنة مقابل الحصول على توزيعات من الأرباح أو العوائد الثابتة أو المتغيرة (شاكرا، 2000: 80 – 88).

أهمية الأوراق المالية

تساعد المستثمرين في تنويع محافظهم الاستثمارية مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في اصل واحد تُعدُّ الأوراق المالية وسيلة أساسية لجمع الموال للشركات والحكومات سواء عبر اصدار السندات للحصول على قروض طويلة الأجل. توفر الأسواق المالية التي تتداول فيها الأوراق المالية سيولة كبيرة للمستثمرين مما يسهل شراء وبيع الأصول بسهولة نسبية(عصران، د ت: 25). يمكن ان تكون الأوراق المالية مصدرا للعوائد المالية من خلال توزيعات الأرباح (في حالة الأسهم) أو الفوائد (في حالة السندات) أو من خلال الأرباح الرأسمالية الناتجة عن زيادة قيمة الأوراق المالية (الشرارة، د ت: 46). توفر الأدوات المالية المرتبطة بتغيرات أعار الأصول أو العملات أو أسعار الفائدة الأوراق المالية تؤدي دورا محوريا في الاقتصاد والمحاسبة المالية حيث تسهم في توفير رأس المال اللازم للشركات وتعزز من كفاءة توزيع الموارد المالية في الاقتصاد.

اهداف الأوراق المالية:

لابد من القول في البداية ان الأوراق المالية تعتبر وسيلة متميزة من اجل جمع الأموال والأرباح في العصر الحالي، حيث تتيح فرص استثمارية واعدة ومتميزة، تسهم في تعزيز رؤى الأموال عبر اسواق الأوراق المالية لهذا فإن أهمية هذه الأوراق تتجاوز مجرد التداول لتشمل ما هو أكثر من ذلك.

خصائص الأوراق المالية:

سهولة التداول: سهولة تداولها بالأسواق المالية ما يمكن بيعها وشرائها بكل سهولة عبر أسواق التداول أو البورصات العالمية مما يوفر سهولة للمستثمرين لذا يتم تداولها بالأسواق العامة بل يتم استعمالها بشكل مباشر ما بين الأطراف، التحويل يمكن تحويل أو تداول الأوراق المالية الأسواق بعضها يتمتع بسيولة عالية (مثل الاسهم)، بينما البعض الآخر قد يكون اقل سيولة (مثل السندات) المخاطرة: تحمل مستوى من المخاطر الاستثمارية فقد تتقلب قيمة الاسهم بشكل اكبر من السندات مما يزيد من خطر الاستثمار التنظيم القانوني تخضع الأوراق المالية لأنظمة وقوانين مالية تتضمن الشفافية والعدالة في التداول التوقيت: قد تكون الأوراق المالية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل حسب نوع الأداة المالية مثل 0السندات قصيرة الأجل مقابل السندات طويلة الأجل الضمانات: ربما تحتاج لضمانات أو يتم ضمانها بأصول كالسندات المضمونة بينما أخرى قد لا تحتوي على أية ضمانات 0

التنظيم والرقابة : تخضع الأوراق المالية لرقابة وتنظيم من لدن هيئات حكومية و سلطات تنظيمية، في معظم الدول لضمان الشفافية ومنع التلاعب .الاسترداد يمكن أن تتمتع بعض الأوراق المالية بخصائص استرداد ،حيث يمكن للجهة المصدرة استرداد السندات قبل تاريخ استحقاقها . الملكية بعض الأوراق التجارية تمثل حقوق ملكية مثل (الأسهم) مما يعطي لحاملها حق المشاركة في إدارة الشركة وارباحها العائد: الأوراق المالية قد تمنح لحاملها عوائد سواء كانت على شكل توزيعات ارباح(الاسهم) أو فائد ثابتة (السندات).

عوامل الأوراق المالية: وهي العوامل التي تؤثر على قيمة واداء الأوراق المالية (مثل الأسهم والسندات) في الأسواق المالية. وتشير الى العناصر والظروف التي تؤثر في قيمتها وادائها في الأسواق المالية. يمكن تلخيص أهم هذه العوامل كما يأتي:

العرض والطلب: يتأثر سعر الورقة المالية في حالة العرض والطلب في السوق عندما يكون الطلب على الورقة أكبر من العرض يرتفع سعرها والعكس صحيح.

الربحية والعائد : العوائد المتحققة (مثل الأرباح أو الفوائد) تُعد من العوامل الأساسية التي تحدد جاذبية الورقة المالية الشركات ذات الربحية العالية تقدم عادة أسهما تحظى بأقبال أكبر من قبل المستثمرين المخاطر تنطوي الأوراق المالية على درجة معينة من المخاطر السوقية ، الاقتصادية ..يتأثر أداء الورقة المالية بتقلبات الأسواق أو تغيرات في البيئة الاقتصادية البيئة الاقتصادية : العوامل الاقتصادية مثل معدل الفائدة التضخم النمو الاقتصادي والسياسات المالية والنقدية تؤثر بشكل كبير على سبيل المثال ارتفاع معدل الفائدة قد يؤدي الى انخفاض اسعار السندات الظروف السياسية: الاستقرار السياسي أو التقلبات السياسية تؤثر على الثقة في الأسواق المالية في بعض الحالات قد تؤدي الأزمات السياسية الى تراجع قيمة الأوراق المالية البيانات المالية المشتركة :القوة المالية المصدرة للأوراق المالية (مثل التقارير الأرباح والخسائر ،الميزانية العمومية .وتوقعات النمو) تؤدي دوراً رئيساً في تحديد قيمة اسهمها وسنداتها .التحليل الفني يعتمد العديد من المستثمرين على التحليل الفني لدراسة حركة أسعار الأوراق المالية باستعمال البيانات التاريخية ،وهذا قد أسهم في تحديد اتجاهات السوق وتوقع تحركات الأسعار .

التنظيمات والقوانين: القوانين والسياسات الحكومية التي تحكم اصدار الأوراق المالية وتداولها تؤثر بشكل مباشر في قدرتها على جذب المستثمرين. وجود إطار تنظيمي صارم يعزز الثقة في الأسواق المالية التغيرات في تكنولوجيا المعلومات: التقدم العلمي والتكنولوجي والتطورات في سوق المعلومات قد تؤثر في كيفية تداول الأوراق المالية، أو قد توفر أدوات أفضل للتحليل واتخاذ القرارات الاستثمارية. كل هذه العوامل تعمل بشكل تفاعلي لتحديد القيمة السوقية للأوراق المالية ومدى جاذبيتها للمستثمرين.

الأبعاد الخاصة بالأوراق المالية: تتعلق بالخصائص والصفات التي تحدد كيفية تأثيرها في الأسواق المالية وكيفية تقييمها من قبل المستثمرين. يمكن تلخيص الأبعاد الأساسية للأوراق المالية ببعدين كما يلي:

1- البعد المالي : يشير الى الجوانب المالية التي تؤثر على تقييم الأوراق المالية وادائها في الأسواق المالية العائد المخاطر: العائد ويمثل الأرباح التي يمكن ان يحققها المستثمر من الورقة المالية ،سواء من توزيعات الارباح (في حالة الاسهم) أو الفوائد (في حالة السندات)أو من ارتفاع سعر الورقة المالية تقييم الأوراق المالية: يعتمد تقييم الورق المالية على عدة عوامل منها العائد المتوقع : يتم حسابه بناء على الأداء التاريخي أو التوقعات المستقبلية التدفقات النقدية

المستقبلية: بالنسبة للأسهم تشمل الأرباح المتوقعة و بالنسبة للسندات تشمل الفوائد المدفوعة أسعار الفائدة : كلما ارتفعت أسعار الفائدة انخفضت قيمة السندات لأن العائد المطلوب من المستثمرين يصبح أعلى من السيولة و القدرة على التداول السيولة : تعني مدى سهولة شراء و بيع الورقة المالية في السوق دون تأثير بشكل كبير على سعرها الأوراق المالية ذات السيولة العالية مثل الأسهم الكبيرة في البورصات الكبرى يمكن تداولها بسهولة مقارنة بأسهم الشركات الصغيرة أو السندات الخاصة الرافعة المالية و التأثير على الاستثمار : يستخدم بعض المستثمرين الرافعة المالية للاقتراض من أجل الاستثمار في الأوراق المالية ، مما يزيد من العائد المحتمل و لكن ايضا يزيد من مخاطر تستعمل الشركات ايضا الرافعة المالية من خلال اصدار السندات بدلا من التمويل مشاريعها من خلال الأسهم مما قد يؤثر على أدائها المالي .التضخم: ارتفاع التضخم يقلل من القوة الشرائية للعوائد التي يحصل عليها المستثمرون أسعار الفائدة : عندما ترتفع أسعار الفائدة، يميل المستثمرون الى تفصيل السندات على الاسهم مما يؤدي الى انخفاض اسعار الأسهم ولاستقرار الاقتصادي :إذا كان الاقتصاد في حالة نمو فإن الشركات تحقق ارباحا اعلى مما يزيد من جاذبية الاستثمار في الأسهم.

التحليل المالي لاتخاذ القرار الاستثماري التحليل الأساسي: يعتمد على دراسة البيانات المالية للشركات مثل الأرباح و الإيرادات و نسب السيولة و الربحية التحليل الفني : يعتمد على دراسة الرسوم البيانية و حركة الأسعار السابقة لتوقع اتجاهات السوق المستقبلية أهمية البعد المالي في الاستثمار بالأوراق المالية(ماير واخرون، 1996: 56). يساعد البعد المالي المستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة بناء على تحليل العوائد المخاطر التقييم المالي و التأثيرات الاقتصادية مما يسهم في تحقيق أهدافهم الاستثمارية سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل 0

ب- البعد الاستثماري : ويشير الى الطريقة التي يتم بها استعمال هذه الأوراق كأداة استثمارية لتحقيق عوائد مالية على المدى القصير أو الطويل ويمكن تحليل هذا البعد من عدة جوانب ،منها العوائد والمخاطر : تسهم الأوراق المالية (مثل الاسهم والسندات) في تحقيق عوائد متفاوتة بناء على طبيعة الاستثمار .كلما زادت العوائد المتوقعة ،زادت المخاطر المصاحبة ،لذا يجب على المستثمر الموازنة بينهما وفقا لأهدافه المالية .التنوع وتقليل المخاطر :يمكن للمستثمر توزيع استثماراته بين عدة أنواع من الأوراق المالية للحد من المخاطر ،مثل الجمع بين الاسهم عالية النمو والسندات ذات العائد الثابت السيولة والاستراتيجية الزمنية: بعض الأوراق المالية تتمتع بسيولة عالية مثل الأسهم المتداولة في البورصات(هندي، 1998: 58)، مما يسمح للمستثمر بالدخول والخروج بسهولة . تختلف الاستراتيجيات الزمنية بين الاستثمار قصير الاجل (المضاربة) وطويل الاجل (الاستثمار الاستراتيجي). تأثير العوامل الاقتصادية: تؤثر عوامل مثل معدلات الفائدة، التضخم، والنمو الاقتصادي على اداء الأوراق المالية، مما يجعل التحليل الاقتصادي ضروريا لاتخاذ قرارات استثمارية مدروسة الأهداف الاستثمارية: يختلف الهدف من الاستثمار في الورق المالية بين تحقيق الدخل المستمر (مثل توزيعات الأرباح والفوائد) أو تحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع أسعار الأصول(الحنأوي، 1995: 80).

الأدوات المالية المختلفة: تشمل الأوراق المالية أدوات مختلفة مثل الأسهم، السندات ،الصناديق الاستثمارية ،المشتقات المالية ،وكل منها يخدم غرضا استثماريا معينا ان البعد الاستثماري للأوراق المالية يعكس كيف يمكن توظيف هذه الادوات لزيادة الثروة ،تقليل المخاطر ،وتحقيق اهداف مالية محددة بناءً على استراتيجية المستثمر وسلوكه في السوق.

المبحث الرابع : العلاقة بين مخاطر الاستثمار والأوراق المالية

١- الاستبيان الخاص بالمتغير المستقل الأوراق المالية : سيتم من خلال هذا المبحث عرض وتحليل نتائج البحث (اثر مخاطر الاستثمار على الأوراق المالية في المصارف العراقية) وذلك من خلال الأوساط الحسابية لتشخيص اجابات العينة والانحرافات المعيارية لتقدير مدى التشتت في الاجابات والأهمية النسبية لمعرفة شدة الإجابة على المستوى العام لمتغيرات البحث واستعمال النسب المئوية والتكرارات لمعرفة شدة الإجابة على المستوى الفرعي والعام لمتغيرات البحث ، اذ اعتمد على مقياس (likert) الخماسي في اجابات افراد العينة وسيكون مستوى الإجابة محصورا بين 1-5 وعلى خمسة مستويات على وفق الفئات على النحو الاتي

الفئة الأولى من 1-79، تمثل الإجابة (لا اتفق تماماً)

الفئة الثانية من 1-8، 2-59، تمثل الإجابة (لا اتفق)

الفئة الثالثة من 2-6، 3-39، تمثل الإجابة (اتفق الى حد ما)

الفئة الرابعة من 3-4، 4-19، تمثل الإجابة (اتفق)

الفئة الخامسة من 4-5، 2-5، تمثل الإجابة (اتفق تمام)

جدول رقم (1) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للمخاطر السوقية

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	فقرات المخاطر السوقية
79	1.48	3.95	1- عندما تشهد الأسواق انخفاضا حادا في اسعار الأصول التي امتلكها، أفضل التآني وعدم اتخاذ قرار فوري
80.8	1	4.04	2- في حالة تنذبذ اسعار الفائدة الرئيسية، لا اجري اي تعديل على محفظتي الاستثمارية حتى استقرار الأوضاع
82.2	1.27	4.14	3-أجد صعوبة في بيع اي من اصولي بالسعر الذي ارغب فيه اثناء فترات اضطراب الأسواق
72.2	1.15	3.61	4-لدي خطة موقفة لإدارة المخاطر تتضمن حدودا لخسائر المحفظة واجراءات التصرف في حالات التقلب الشديد

اعداد الباحث محمد عبد الصاحب جواد

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) ان الفقرة (3) وهي (اجد صعوبة فيبيع اي من اصولي بالسعر الذي ارغب فيه اثنا فترات اضطراب الأسواق) قد حصلت على اعلى ترتيب بوسط حسابي مقدار 4.14 والتي تشير الى خيار اتفق تماماً وبانسجام جيد جدا في الاجابات وتؤكد قيمة الانحراف المعياري البالغة 1.27 وبأهمية نسبية بلغت 82.2 بالمائة وهي ما تؤكد درجة الاهتمام من عينة البحث في هذه الفقرة. مما يدل على ان هناك صعوبة في بيع الاصول بالسعر الذي يرغب فيه وهو ما ينسجم مع الفرضية البحث، أما بخصوص الفقرة رقم (1) التي تنص (عندما تشهد الأسواق انخفاضا حادا في اسعار الأصول التي امتلكها، أفضل التآني وعدم اتخاذ قرار فوري) قد حصلت على وسط حسابي بلغ (3.95) وبانحراف معياري بلغ 1.48.

جدول رقم (2) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للمخاطر التنظيمية والإدارية

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	فقرات المخاطر القانونية والتنظيمية
80.2	1.28	4.02	5-تؤثر التغيرات في القوانين واللوائح الاستثمارية على استراتيجياتي المالية بشكل واضح
86.4	1.55	4.32	6-اعتمد على استشارات قانونية متخصصة لضمان التزامي التام بمتطلبات الجهات الرقابية
85.6	1.15	4.28	7- لدي معرفة كافية بالقوانين الضريبية المرتبطة بالاستثمار في الأسواق التي اعمل بها
83.6	1.08	4.18	8-أواجه صعوبة في الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة لدخول صفقات استثمارية جديدة

اعداد الباحث محمد عبد الصاحب جواد

نلاحظ ان الفقرة (6) من المخاطر القانونية والتنظيمية وهي (اعتمد على استشارات قانونية متخصصة لضمان التزامي التام بمتطلبات الجهات الرقابية) قد حصلت على ترتيب بوسط حسابي مقداره 4.32 التي تشير الى خيار اتفق تماماً وبانسجام جيد جداً في الاجابات ويؤكد الانحراف المعياري البالغ 1.55 وبأهمية نسبية مقدارها 86.6 وهي ما تؤكد اهتمام العينة.

جدول رقم (3) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للبعد المالي

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	فقرات البعد المالي (الأوراق المالية)
80.8	1.04	4.04	9-اعد استثمار الاصول ذات تقلبات الاسعار المرتفعة مخاطر تفوق قدرتي على التحمل
83.2	1.34	4.16	10- تؤثر سيلة الاصول المالية في مدى استعدادي للاستثمار بها
86	1.09	4.30	11- اراعي حجم الدين المترتب على الاصول قبل اتخاذ قرار استثماري
92.2	1.09	4.61	12- يستند قراري للاستثمار الى التصنيف الائتماني للجهات المصدرة للأوراق المالية
78.4	1.51	4.37	13- أضع في الحسبان المؤشرات الكلية (كالتضخم والازمات المالية) عند تقييم الفرص الاستثمارية

اعداد الباحث محمد عبد الصاحب جواد

جاءت الفقرة رقم (12) وهي (يستند قرارى للاستثمار الى التصنيف الائتماني للجهات المصدرة الأوراق المالية) اذ حصلت على اعلى وسط حسابي قدره 4.61 التي تشير الى خيار اتفق تماماً وبانسجام جيد جدا وتؤكد قيمة الانحراف المعياري 1.09 .

أما الأهمية النسبية فقد بل غت292. بالمائة وتشير الى مستوى عالي من الأهمية لدى عينة البحث لهذه الفقرة ويعكس الاهتمام بها وتشير النسب الى اتفق تماماً، أي ان العاملين بالمصارف يستندون الى التصنيف الائتماني بدرجة عالية، وهذا مؤشر ايجابي ومهم، حصلت ألف.

جدول رقم (4) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للبعد الاستثماري

الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	فقرات البعد الاستثماري (الأوراق المالية)
67.4	1.20	3.37	14- يؤثر عدم اليقين في عوائد الاستثمار على مدى ارتياحي لاتخاذ قرارات مالية جديدة
77.6	1.22	3.37	15- أجد صعوبة في التخطيط لاتخاذ قرارات استثمارية أثناء فترات ارتفاع مخاطر السوق
88.2	1.645	4.42	16- أعتقد أن التنوع في المحفظة يقلل من مخاطر المرتبطة بالاستثمار
86.8	1.51	4.34	17- أتابع أخبار الأسواق المالية والاقتصادية باستمرار قبل اجراء اي صفة استثمارية
85.8	1.75	4.29	18- أتردد في اتخاذ قرارات استثمارية جديدة عندما أرتفع مستوى المخاطر السوقية بشكل ملحوظ

إعداد الباحث محمد عبد الصاحب جواد

جاءت الفقرة (16) وهي (اعتقد ان التنوع في المحفظة يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار) على اعلى تقييم للوسط الحسابي بنسبة 4.34 التي تشير الى خيار اتفق تماماً، وبانسجام جيد في الإجابات وتؤكد قيمة الانحراف المعياري التي بلغت 1.64 وبأهمية نسبية مقدارها 88.2 مما يعكس أهمية ودرجة اهتمام العاملين بالمصارف من هذه العينة بهذه الفقرة حيث يعتقدون بضرورة التنوع بالمحفظة.

اختبارات الفرضيات

اختبار t - $u \sim X$

لحساب t المقدره نستخدم القانون التالي ----- $t =$

$$s/\sqrt{n}$$

$\bar{X}$ = المتوسط العيني μ = المتوسط الفرضي s = الانحراف المعياري n = حجم العينة

T الجدولية مستوى الثقة = اعلى نسبة + اقل نسبة 2\

المخاطر السوقية = $77.75 - 75 / 1.225 \sqrt{4} = 4.493$ وبما ان قيمة t الجدولية = 3.182

اذن نرفض فرضية العدم لأن t المقدرة اعلى من قيمة t الجدولية.

ب- المخاطر التنظيمية والادارية = $78.5 - 75 / 1.26 \sqrt{4} = 5.766$ وبما ان قيمة t الجدولية بلغت 3.182 اذن نرفض فرضية العدم ويعتبر هذا البعد ذات دلالة معنوية مثل سابقه

ج- البعد المالي = $77.2 - 75 / 1.465 \sqrt{5} = 4.059$ وهي $2.776 < t$ الجدولية لذلك نرفض العدم ونعتبرها ذات دلالة معنوية نتيجة لوجود فارق بين t المقدرة والجدولية .

د- البعد الاستثماري : $84.8 - 75 / 1.465 \sqrt{5} = 14.661 < t$ الجدولية البالغة 2.776

لذلك نرفض فرضية العدم وبشدة لوجود فارق كبير بين t الجدولية والمقدرة .

2- اختبار R^2 (بخيت، 2009: 95):

جدول رقم (5) يوضح اختبار R^2 من خلال Y

y	$\bar{Y}$	(y-y~)	(y-y~) ²
86	85.8	0.2	0.4
79	80.1	-1.1	1.21
76	74.4	1.6	2.56
68	68.7	-0.7	0.49

اعداد الباحث محمد عبد الصاحب جواد

$\Sigma 4.66$

$\bar{y} = \sum y / n = 309 / 4 = 77.25$ المتوسط الحسابي

$$\hat{R}^2 = \frac{T^2}{T^2 + (N - 2)}$$

$$R^2 = \frac{(4.493)^2}{(4.493)^2 + 2}$$

$$T=4.493$$

$$N=4$$

$$R^2=0.91$$

وهذا يدل على وجود علاقة معنوية كبيرة اي 91% من المتغير التابع يفسره المتغير المستقل ببعد المخاطر السوقية وهذا يدل على اثر كبير.

$$r^2 = \frac{33.26}{33.26 + 2}$$

$R = 0.943$ وهي قيمة كبيرة جدا تعني ان 94،3 بالمائة من التغيرات في المتغير التابع يمكن تفسيرها بالمتغير المستقل ببعد المخاطر القانونية والتنظيمية

$$R^2 = \frac{16.48}{16.48 + 3}$$

$R^2 = 0.846$ وهذا يدل على ان 84،6 من التغيرات في المتغير التابع يفسرها المتغير المستقل بالبعد المالي.

$$R^2 = \frac{215.01}{215.01 + 3}$$

$R^2 = 0.986$ هذا يعني ان 99% من التغيرات في المتغير التابع يفسرها المتغير المستقل وهي نسبة عالية جدا تدل على قوة العلاقة وهذه النسبة تمثل البعد الاستثماري للأوراق المالية ومن خلال هذه النتائج نثبت ان هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية واحصائية بين مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية وهي الفرضية الرئيسة في البحث. الاستنتاجات:

- 1- وجد من خلال التحليل الاحصائي ان الفقرة رقم (3) وهي أجد صعوبة في ربيع اصولي بالسعر الذي ارغب فيه اثناء فترات اضطراب الأسواق قد حصلت على اعلى وسط حسابي وبانحراف معياري وبأهمية نسبية عالية مما يدل على ان هناك اتفاق من قبل عينة البحث.
- 2- أما الفقرة (4) من بعد المخاطر السوقية وهي (لدي خطة موثقة لإدارة المخاطر تتضمن حدودا لخسائر المحفظة واجراءات التصرف في حالات التقلب الشديد) قد حصلت على اقل وسط حسابي وانحراف معياري وأهمية نسبية من قبل افراد عينة البحث مما يشير الى ان المصرف لا يمتلك خطة موثقة لإدارة المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها بسبب الاضطرابات الموجودة في السوق أو بسبب المناقشة الشديدة من قبل المصارف الاخرى (الحكومية والاهلية
- 3- من خلال نتائج التحليل الاحصائي الفقرة (6) من بعد المخاطر القانونية والتنظيمية وهي اعتمد على استشارات قانونية متخصصة لضمان التزامي التام بمتطلبات الجهات الرقابية قد حصلت على اعلى وسط حسابي وبأهمية نسبية عالية مما يشير على ان المصرف لديه جهات استشارية قانونية متخصصة في مجال العمل المصرفي التي يعتمد عليها المصرف لتقديم كافة النصح والارشاد لأداء عمل المصرف.
- 4- أما الفقرة (5) من بعد المخاطر القانونية والتنظيمية (وهي تؤثر التّعديلات في القوانين واللوائح الاستثمارية على استراتيجياتي المالية بشكل واضح) قد حصلت على اقل وسط حسابي وهي نسبة جيدة ومتفق عليها من ان المصرف يجري الكثير من التّعديلات في القوانين واللوائح الاستثمارية بشكل ينسجم مع استراتيجيات وتوجهات المصرف.

5- وجد من خلال التحليل الاحصائي من البعد المالي ان الفقرة رقم (13) وهي (يستند قراره للاستثمار الى التصنيف الائتماني للجهات المصدرة للأوراق المالية) قد حصلت على اعلى وسط حسابي وتدل على ان المصرف يستند بقراراته الاستثمارية الى التصنيف الائتماني الخاص بالأوراق المالية مما يدل على ان المصرف لديه جهات مختصة يستند عليها المصرف لتصدير الأوراق المالية مما يدل على ان المصرف لديه جهات مختصة يستند عليها المصرف لتصدير الأوراق المالية.

6- أما الفقرة (9) من البعد الاستثماري وهي (اعتبر استثمار الأصول ذات تقلبات الاسعار المرتفعة مخاطر تفوق قدرتي على التحمل) على وسط حسابي متفق عليه وهي نسبة جيدة لدى عينة المصرف مما يدل على ان هناك اتفاق لدى عينة البحث بأن هناك استثمار للأصول ذات الاسعار المرتفعة تفوق قدرة وقابلية المصرف للتعامل معها.

7- نجد ان الفقرة (16) من البعد الاستثماري وهي (اعتقد ان التنوع في المحفظة يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار)، أن عينة البحث متفقين تماماً بأن المصرف لديه جهات متنوعة تقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار مما يدل على ان المصرف لديه جهات متنوعة تقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار مما يدل على ان المصرف يستند في عمله على جهات مختلفة ومتنوعة لتمويل عمله.

8- أما الفقرة رقم (14) بالبعد الاستثماري (يؤثر عدم اليقين في عوائد الاستثمار على مدى ارتياحي لاتخاذ قرارات مالية جديدة) حيث وجد من خلال التحليل الاحصائي أن المصرف يفتقر للدراسات والبحوث المستقبلية يشكل موضوعي التي يستند عليها لاتخاذ القرارات المالية بشكل مستمر.

التوصيات:

- 1- ضرورة انشاء جهة متخصصة لمتابعة وتحليل متطلبات السوق بشكل دوري تعتمد تقييم الأصول المالية على اسس ومعايير موضوعية بما يعزز كفاءة السوق ويقلل من المخاطر الاستثمارية .
- 2- ينبغي وضع خطة موثوقة ومدرسة لإدارة المخاطر في المصارف الحكومية لضمان الاستجابة الفاعلة لتقلبات السوق وحماية الأصول المالية .
- 3- ينبغي ان تتمتع اللوائح الاستشارية المصرفية بمرونة كافية تمكن المصارف الحكومية من التعامل الواقعي مع تحديات الاستثمار وإدارة المخاطر .
- 4- ينبغي ان تركز استثمارات المصارف الحكومية في الأصول مرتفعة السعر على تقييم لقدراتها الفعلية وبما ينسجم مع خططها الاستراتيجية بصورة واقعية .
- 5- ينبغي ان يستند اتخاذ القرار المالي في المصارف الى دراسات دورية دقيقة تجمع بين المعايير الموضوعية وخبرات الإدارة العليا .

المصادر:

1. الشراورة ، فيصل محمود، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الاسس النظرية والعملية، دار وائل للنشر ، عمان ،الأردن.
2. السيفو ، وليد واخرون ،(2004) ، الاساليب الاحصائية في العلوم الاقتصادية والادارية ، الجوهرة للنشر ،الأردن ،عمان.
3. الراوي ،خالد الوهيبي ،(1999) الاستثمار ،دار مسيرة للنشر والتوزيع والطباعة-عمان الطبعة الأولى.

4. الحناوي، محمد صالح، عبد الفتاح السيدة، (2000)، المؤسسات المالية "البورصات والبنوك التجارية" الدار الجامعية.
5. الأمام، أحمد فهمي، (1979)، أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، مصر.
6. بخيت، حسين علي، سحر عبدالله 2009 الاقتصاد القياسي، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع. عمان الاردن.
7. جابر، محمد صالح، (1989)، الاستثمار بالأوراق المالية: مدخل التحليل الأساسي والفني للاستثمارات، الطبعة الثانية، عمان الأردن.
8. د. بسعيد توفيق، (1992)، الاستثمار في الأوراق المالية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر.
9. د. دريد كامل ال شبيب، إدارة الحافظة الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة
10. حماد طارق عبد العال، (2003) إدارة المخاطر، الدار الجامعية الاسكندرية مصر.
11. علي عبد المنعم السيد عيسى نزار سعد الدين، (2004)، النقود و المصارف و الأسواق المالية دار الحامد للنشر والتوزيع
12. عصران جلال عصران، الاستثمار و التمويل و استراتيجيات تسعير الأوراق المالية، دار الجامعي للتعلم للطباعة والنشر و التوزيع، جمهورية مصر الاسكندرية.
13. عصران جلال عصران، الاستثمار غير المباشر في محافظ الوراق المالية، دار التعليم الجامعي، جمهورية مصر الاسكندرية.
14. منير هندي، الأوراق المالية، وأسواق رأس المال منشأة المعارف- الاسكندرية، (1993).
15. مطر محمد، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان – الأردن الطبعة الثانية، (1999)
16. محمد صالح الحناوي، تحليل و تقييم الأسهم والسندات الدار الجامعية (2000).
17. محمد الحناوي (1995) أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية مع اشارة خاصة لسوق الأوراق المالية المصرية مركز التنمية الادارية – جامعة الاسكندرية.
18. هندي، منير ابراهيم، (1998) اساسيات الاستثمار في الوراق المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية.
19. ينيل شاكر، الإدارة الفعالة للاموال والمشروعات (منهج تنمية القدرات المعرفية والمهاريه مكتبة عين شمس، 44، شارع القصر العيني، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2000.